

اليمن

"واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم"، هذا ما يلخص حالة اليمن في عام ٢٠١٥، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، وذلك بعد نحو ٣ أعوام من مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي صاغت خارطة المرحلة الانتقالية للبلاد في مرحلة ما بعد الرئيس السابق علي عبد الله صالح. إذ تبذدت آمال الشعب اليمني في إنجاز التحول الديمقراطي الذي نادى به الانتفاضة اليمنية في بداية ٢٠١١، ويواجه اليمن المتمزق مصير دول الجوار في سوريا والعراق بعد أن شهد في عام ٢٠١٥ انقسام الجيش وانهيار ما تبقى من مؤسسات الدولة، وسقوط البلاد في أتون حرب أهلية طائفية يتم إدارتها في إطار إقليمي. حيث يدعم التحالف العسكري العربي، الذي تقوده السعودية ويدعمه الغرب، حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ضد جماعة الحوثيين التي تتحالف مع أنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وتتهمها السعودية بتلقي الدعم من إيران.

تبدو السعودية في عهد الملك الجديد قلقة من تداعيات الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب على الوضع المركزي للمملكة السنية ونفوذها في الإقليم، وفيما تخوض السعودية حرباً مفتوحة في سوريا ضد إيران وأنصارها عبر وكلاء، فإنها استغلت نفوذها الاقتصادي والسياسي على حكومات عربية حليفة وتابعة لفتح جبهة جديدة في اليمن، وأشعلت حرباً ضد جماعة الحوثيين، الذين تنظر لهم المملكة السنية باعتبارهم وكلاء إيران الشيعية. لا تبدو أن هناك نهاية وشيكة لهذه المواجهة العسكرية، إلا أن السعودية واثقة من قدرتها على حسم الحرب.

وفيما دعمت السعودية والإمارات العربية المتحدة القاهرة ضد جماعة الإخوان المسلمين إلى أن تم الإطاحة بحكم الجماعة في ٣ يوليو ٢٠١٣، ونشبت أزمة دبلوماسية في الخليج العربي عندما سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفرائهما من الدوحة بسبب الدعم القطري لجماعة الإخوان؛ فإن عام ٢٠١٥ شهد انفتاحاً من الرياض إزاء جماعة الإخوان في اليمن، التي يمثلها حزب التجمع اليمني للإصلاح. حيث ترى الرياض أنه لا مناص عن بعض المرونة مع الإخوان باليمن، كي تتفرغ لمواجهة إيران التي تنظر لها باعتبارها خطراً وجودياً.

هذا في الوقت الذي يستغل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية الفراغ السياسي وانحياز مؤسسات الدولة في التمدد وتجنيد المزيد من الأعضاء وتنفيذ العمليات الانتحارية^١ ومحاربة الحوثيين وكسب المزيد من الأراضي. ويهدد الفشل التام للدولة في اليمن وتمدد الجماعات والتنظيمات المتطرفة على أراضيها إلى اتساع نطاق الدمار وعدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة في الأعوام الأخيرة.

وقد أخفق المجتمع الدولي خلال عام ٢٠١٥ في حماية المدنيين، ووفّر مظلة حماية دبلوماسية للمسؤولين عن خروقات قوانين الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بتجاهل مطالبات المنظمات الدولية والمفوض السامي لحقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق دولية في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أطراف النزاع في اليمن.

١- ازدهار التطرف في الحرب الأهلية اليمنية، فارح المسلمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٧ سبتمبر ٢٠١٥.

<http://carnegie-mec.org/2015/09/07/ar-61326/ihvi>

المجتمع الدولي يخفق في إنهاء الصراع:

استهل اليمن عام ٢٠١٥ بصراع حول مسودة الدستور بين جماعة الحوثيين والرئيس السابق علي عبد الله صالح من جهة، والرئيس عبد ربه منصور هادي من جهة أخرى. تأجج هذا الصراع بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة وفرار الرئيس هادي إلى عدن. فبعد ساعات من استيلاء الحوثيون على قاعدة عسكرية في شمال عدن واعتقال وزير الدفاع اليمني؛ شنت المملكة العربية السعودية في ٢٦ مارس ٢٠١٥ بالتنسيق مع بلدان عربية أخرى حملة عسكرية أطلقت عليها اسم "عاصفة الحزم" لوقف التمدد الحوثي ودعم حكومة هادي^٢. ويضم التحالف البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وقطر والسودان والإمارات العربية المتحدة.

مثل قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ الصادر في ١٤ أبريل ٢٠١٥ تأكيداً على شرعية الرئيس هادي وعلى ضرورة العودة إلى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بما يمثل صياغة دستور جديد، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وتنظيم الانتخابات العامة في موعد قريب. وطالب القرار الحوثيين بالكف عن استعمال العنف وبالانسحاب من كافة الأراضي التي استولوا عليها بما في ذلك العاصمة صنعاء، وطالب القرار الحوثيين الرد بالإيجاب على طلب الرئيس هادي منها حضور مؤتمر يعقد بالرياض تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي بهدف تقديم الدعم لعملية الانتقال السياسي في اليمن. كان قرار مجلس الأمن تبنياً لمشروع القرار العربي بشأن اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي حظر تزويد الحوثيين بالأسلحة وفرض عقوبات على قادتهم ونجل الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وقد ركز القرار على حظر تزويد الحوثيين بالأسلحة، لكنه لم يفرض حظراً مماثلاً على تزويد قوات التحالف العربي بالأسلحة التي تسببت بقتل وإصابة آلاف المدنيين اليمنيين.

وبعد إصدار قرار مجلس الأمن بيومين استقال مبعوث الأمم المتحدة جمال بنعمر الذي تعرض لانتقادات اتهمته بالتسبب في انهيار اتفاقية السلام والشراكة الوطنية للعام ٢٠١٤

٢- اليمن في حالة حرب، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٧ مارس ٢٠١٥.

واعتبرته أحد أسباب فشل العملية الانتقالية برمتها^٣. وبطبيعة الحال لم يشارك الحوثيون في مؤتمر الرياض الذي عقد في ١٧ مايو ٢٠١٥ بمشاركة المبعوث الدولي الجديد إسماعيل ولد الشيخ أحمد^٤. ودعت الأمم المتحدة في ١٥ يونيو ٢٠١٥ إلى مشاورات في مدينة جنيف السويسرية لدفع الأطراف اليمنية إلى التوصل إلى اتفاق سلام، لكن المشاورات أخفقت في التوصل لاتفاق، وتبادلت الأطراف المتحاربة الاتهامات بالمسؤولية عن فشلها. وأكد المبعوث الأممي أن الانقسام عميق بين أطراف الصراع، وأنه لا يوجد طرف أبدى استعداداً لتقديم تنازلات، وهو "الأمر الذي حال دون التوصل إلى اتفاق كان في متناول اليد"^٥.

تلقت السعودية وتحالفها العسكري دعماً من مجلس الأمن في قراره رقم ٢٢١٦، فضلاً عن الدعم العسكري والاستخباراتي والدبلوماسي الذي حظيت به من العواصم الغربية. وكان الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية في يوليو ٢٠١٥ بمثابة فرصة للسعودية للحصول على مزيد من الدعم الغربي كترضية "بعد أن فشلت المملكة في ثني حلفائها الغربيين عن عقد صفقة مع إيران"^٦. وتشير بعض التحليلات إلى أن نتيجة الحرب الدائرة في اليمن ستردد صداها في سوريا، حيث يمكن لظهران أن تتخلى عن دعم الحوثيين إذا رجحت كفة الحرب لصالح التحالف العربي، في مقابل أن تحوز بعض المكاسب في معركتها الأهم في سوريا، بأن تقبل حلاً وسطاً يضمن بقاء الأسد، فيما قد تقبل السعودية في نهاية المطاف "درجة ما من النفوذ الإيراني في المشرق العربي، في مقابل تعزيز نفوذها في منطقة الخليج"^٧.

وقد تمتعت الحملة العسكرية السعودية منذ ساعاتها الأولى بالدعم الأمريكي. إذ فور بدء العملية العسكرية "عاصفة الحزم" أعلن البيت الأبيض عن موافقة الرئيس أوباما على تقديم

٣- لماذا فشلت العملية الانتقالية في اليمن؟، فارح المسلمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١٦ أبريل ٢٠١٥. <http://carnegie-mec.org/2015/04/16/ar-59818/i7bb>

٤- مؤتمر الرياض لـ"إنقاذ اليمن" ينطلق اليوم بغياب الحوثيين، الجزيرة.نت، ١٧ مايو ٢٠١٥.
٥- ولد الشيخ أحمد بأسف للانقسام العميق بين الأطراف اليمنية ويؤكد أن مشاورات جنيف كانت خطوة أولى، إذاعة الأمم المتحدة، ٢٤ يونيو ٢٠١٥.

<http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/172245/#.Vn8mC1KUqZY>
٦- أي انعكاسات للاتفاق النووي الإيراني على الحرب (و)ب في اليمن؟، فارح المسلمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢١ سبتمبر ٢٠١٥.

٧- الدور السعودي النافذ في الخليج والشرق الأوسط، لبنا الخطيب، الحياة اللبنانية، ١ أبريل ٢٠١٥. <http://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-61630/ijba>

مساعدة لوجستية ومخابراتية لدعم العملية العسكرية التي تقودها السعودية، وذلك عبر خلية تخطيط مشتركة مع السعودية لتنسيق الدعم العسكري والمخابراتي الأمريكي^٨. واستمر الدعم الأمريكي المباشر للحليف السعودي طوال الشهر التالي، سواء عبر تزويده بالذخائر أو عبر لعب دور مباشر في تنسيق العمليات الجوية لقوات التحالف، وذلك برغم تجاهل السعودية لنداءات المنظمات الحقوقية الدولية المطالبة بضرورة إجراء تحقيقات عاجلة في الضربات التي يبدو أنها غير قانونية من قبل طائرات التحالف، وسقط فيها العديد من الضحايا المدنيين، ويمكن أن يؤدي تجاهل المملكة لقوانين حرب أن يورط البلدان التي تزودها بالأسلحة، فضلا عن أن "مشاركة القوات الأمريكية في هجمات محددة قد يجعلها مسؤولة عن انتهاكات ممكنة لقوانين الحرب من قبل قوات التحالف"^٩. كما تلقت السعودية دعماً بريطانياً تمثل في توفير السلاح والدعم الدبلوماسي، حيث باعت المملكة المتحدة معدات عسكرية للسعودية وزعمت أنها تراقب مدى امتثال قوات التحالف لقواعد القانون الإنساني الدولي، فيما رفض عدد من الوزراء البريطانيون الإقرار بأن قوات التحالف العربي تنتهك قوانين الحرب^{١٠}.

كما أجهضت الدول الغربية وأيضاً الدول العربية المنضوية في التحالف الذي تقوده السعودية مشروع قرار طرحته هولندا أمام المجلس الأممي لحقوق الإنسان في جنيف، وكان المشروع بشأن تكليف بعثة تابعة للأمم المتحدة بتوثيق الانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن منذ سبتمبر ٢٠١٤، وكان يمثل استجابة لتوصية زيد بن رعد، المفوض الأممي السامي لحقوق الإنسان، بتشكيل هيئة دولية مستقلة ومحايدة للتحقيق في مزاعم متعلقة بتجاوزات وانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد وردت التوصية في تقرير المفوض السامي الصادر في ٧ سبتمبر ٢٠١٥ حول اليمن^{١١}. وقد أعلن

٨- البيت الأبيض: اوباما أجاز الدعم للعملية السعودية في اليمن، رويترز، ٢٦ مارس ٢٠١٥.

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0MM07C20150326>

٩- على الولايات المتحدة رفض بيع قنابل للسعودية، هيومن رايتس ووتش، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/11/20/283707>

١٠- اليمن: التحالف يستخدم صاروخ بريطاني الصنع في غارة غير مشروعة، هيومن رايتس ووتش، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/11/25/283920>

11-Situation of human rights in Yemen, Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights, 7 September 2015, (A/HRC/30/31).

المستشارون الخاصون للأمم المتحدة بشأن منع الإبادة الجماعية عن تأييدهم لتوصية رعد بتشكيل هيئة التحقيق الدولية، فيما أعلن الأردن عن رفضه المطلق لتقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان حول اليمن^{١٢}.

وقد أدت الضغوط القوية التي مارستها السعودية، في ظل غياب مساندة واشنطن ولندن للقرار، إلى دفع هولندا لسحب مشروع القرار. ثم سمحت الدول الكبرى للسعودية التي تتهمها منظمات حقوقية دولية بالمسؤولية عن انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب في اليمن، بأن تصوغ وحلفائها مشروع قرار لا يتضمن الإشارة لفتح تحقيق دولي في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن^{١٣}. وهو ما يمثل حماية ومساندة لقادة الحكومات والجيش المسؤولين عن ما يمكن اعتباره جرائم حرب وضمأن إفلاتهم من العقاب، وإهدار لحقوق الضحايا المدنيين في اليمن.

ونجحت قوات الحكومة اليمنية المدعومة من التحالف العربي ومن الغرب بتحقيق اختراق في ١٧ يوليو ٢٠١٥ بانتصارها في معركة تحرير عدن. وتراجع المقاتلون الحوثيون وقوات علي عبد الله صالح إلى الشمال، وتساقت مواقع الحوثيين في محافظات لحج وأبين والضالع وشبوة^{١٤}. فيما استمرت قوات التحالف في قصف مواقع الحوثيين في مدينة تعز دون أن تنجح في تحريرها مثل عدن^{١٥}. واستمر الحوثيون وقوات الحرس الجمهوري في فرض حصار محكم على مدينة تعز ما أعاق وصول مساعدات الإغاثة إلى المدينة المحاصرة منذ منتصف ٢٠١٥^{١٦}. وفي تلك الأثناء استطاعت الأمم المتحدة إقناع أطراف الصراع اليمنيين بالمشاركة

١٢- مفوض حقوق الإنسان يأسف للانتقادات التي وجهت لتقريره حول اليمن، مركز أنباء الأمم المتحدة، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥.

١٣- الأمم المتحدة - مجلس حقوق الإنسان يخذل المدنيين اليمنيين، هيومن رايتس ووتش، أكتوبر ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/10/02/281885>

١٤- عام من الأزمة السياسية والصراع المسلح في اليمن، أنور العنسي، بي بي سي، ٢١ سبتمبر ٢٠١٥.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150921_yemen_sanaa_one_year_under_huthis

١٥- الحرب في اليمن: الحوثيون "يسيطرون على مواقع جديدة" في تعز، بي بي سي، ٥ ديسمبر ٢٠١٥.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151205_yemen_taiz_huthis_gains

١٦- النزاع في اليمن: قصف مدينة مأرب واغتيال مقدم في الجيش فيها، بي بي سي، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٥.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151226_yemen_conflict_marib

في مباحثات جديدة للسلام في جنيف في منتصف ديسمبر ٢٠١٥^{١٧}. كما مارست واشنطن ولندن ضغوطاً على الرئيس هادي والجانب الحكومي من أجل تقديم تنازلات وعدم التشدد في طلب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦^{١٨}.

وقد تمّ التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار وإعلان هدنة بين الطرفين في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ تزامناً مع بدء المفاوضات في جنيف؛ إلا أن الهدنة تعرضت لعدة خروقات من الطرفين، ولم تتجح المفاوضات في التوصل لنتيجة ملموسة، وأعلن المبعوث الأممي أن طرفي النزاع في اليمن اتفقا في ختام ستة أيام من المفاوضات في سويسرا على عقد جولة مباحثات جديدة في ١٤ يناير^{١٩}.

انعقد مجلس الأمن الدولي لبحث المسألة اليمنية^{٢٠} بعد إخفاق محادثات السلام التي لم تسفر عن نتائج، وفشل أطراف النزاع في احترام وقف إطلاق النار الهش. وخلال اجتماع في نيويورك، دعت الدول الـ١٥ في مجلس الأمن "جميع الأطراف اليمنية إلى مواصلة وتسريع المشاورات السياسية الشاملة التي ترعاها الأمم المتحدة". وطالب الأعضاء أيضاً بإعادة فتح الموانئ للتجارة ووصول المساعدات "من دون تأخير"، في انتقاد للحصار الذي يفرضه التحالف العربي الذي تقوده السعودية لدعم القوات الحكومية. ويبدو أن الدول الغربية التي وفرت الحماية والمساندة للسعودية، ترغب في إنهاء الحرب في اليمن سريعاً، لتتفرغ للجبهات المفتوحة في سوريا والعراق، وخشية من تمدد تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وتعزيز مواقعهما في اليمن، في ظل غياب السلطة المركزية.

جري اجتماع مجلس الأمن في إطار الضغوط التي تمارسها دول غربية على السعودية لإنهاء الحرب. إذ يعد هذا الاجتماع هو أول اجتماع علني للمجلس بشأن اليمن منذ بدء

١٧- الأمين العام يرحب ببدء محادثات اليمن ويحث الأطراف على الالتزام بوقف الأعمال القتالية، مركز أنباء الأمم المتحدة، ١٥ ديسمبر ٢٠١٥.

<http://www.unic-eg.org/16737>

١٨- الغرب يضغط من أجل السلام في اليمن في منطقة ترزح تحت نير الفوضى، رويترز، ١٤ ديسمبر ٢٠١٥.
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0TX1V920151214?sp=true>

١٩- المبعوث الأممي إلى اليمن يأمل بوقف دائم لإطلاق النار، أف ب، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥.

20- Security Council Press Statement on Situation in Yemen, 23 December 2015.

<http://www.un.org/press/en/2015/sc12184.doc.htm>

الحملة العسكرية للتحالف العربي في مارس ٢٠١٥. وقد شارك فيه الأمير زيد بن رعد الحسين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وأعلن أن الحملة العسكرية للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن تتحمل المسؤولية فيما يبدو عن "عدد غير متناسب" من الهجمات على مناطق مدنية. وأضاف زيد أنه "تابع بقلق بالغ القصف الشديد من البر والجو على مناطق في اليمن بها كثافة عالية من المدنيين وتدمير بنية تحتية مدنية مثل المستشفيات والمدارس"^{٢١}. وقالت سمانثا باور سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة -وقد تولت رئاسة المجلس خلال ديسمبر- إن كل الأطراف يتعين عليها الالتزام بالقانون الإنساني. وقالت إن الحوثيين عليهم وقف القصف العشوائي للمدنيين والهجمات عبر الحدود. وأضافت باور "سنوات أيضا حث التحالف الذي تقوده السعودية على ضمان الاستهداف القانوني والمحدد، والتحقق الشامل في جميع المزاعم الموثوقة عن سقوط ضحايا من المدنيين، وإجراء التعديلات اللازمة لتجنب مثل هذه الحوادث"^{٢٢}.

وقد استمرت المعارك بين الحوثيين والقوات الموالية، وفي مساء ٢٣ ديسمبر الذي شهد اجتماع مجلس الأمن بشأن اليمن، وبعد أيام قليلة من الاتفاق على استئناف مباحثات السلام في يناير ٢٠١٦، دعا زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي أنصاره إلى عدم هدر الوقت في الرهان على الأمم المتحدة، متهمًا المنظمة الدولية بأنها تؤدي دورها ونشاطها وفقا للسياسات الأمريكية^{٢٣}.

إن الأخطاء التي ارتكبتها الأمم المتحدة والوفود الدبلوماسية الغربية خلال ٢٠١٥ بدعم السعودية وتقويض الجهود المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية إرضاء لحكومة الرياض، يؤدي في نهاية المطاف إلى تفويض مصداقية المنظمة الدولية ويُضعف قدرتها على إدارة مفاوضات الأطراف المتحاربة وقيادة مباحثات جادة تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق العدالة والسلام

٢١- الأمم المتحدة: التحالف العربي مسؤول عن معظم الهجمات على المدنيين باليمن، روبرتس، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥.

٢٢- الأمم المتحدة: التحالف العربي في اليمن متهم بشن هجمات استهدفت المدنيين، فرانس ٢٤، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥.

٢٣- استمرار المعارك في اليمن وزعيم الحوثيين يدعو ل"عدم الرهان على الأمم المتحدة"، أ ف ب، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥.

وإنصاف الضحايا. سيدفع اليمن فاتورة فشل الأمم المتحدة وتواطء العواصم الغربية مزيداً من الدماء والضحايا وانعدام الاستقرار الذي قد ينتقل إلى دول مجاورة ويمزق أوصال المنطقة.

الوضع الإنساني في اليمن خلال عام: كارثة إنسانية:

تحالفت جهود كل الأطراف اليمنية والإقليمية ضد مصالح وحقوق المدنيين اليمنيين الذين تتفاقم معاناتهم اليومية، فيواجهون الموت في قصف غارات التحالف العربي أو نيران قوات الحوثيين، ويعانون من التهجير القسري وسوء التغذية وانهيار الخدمات الأساسية في التعليم والصحة. حيث امتد الصراع إلى ٢٠ من أصل ٢٢ محافظة في البلاد، وقالت الأمم المتحدة إن الصراع الذي بدأ في ٢٦ مارس ٢٠١٥ قد أودى بحياة نحو ٦ آلاف شخص نصفهم تقريباً من المدنيين، من بينهم نحو ٦٠٠ طفل وجرح نحو ٩٠٠ آخرين وهي زيادة بمقدار خمسة أمثال عدد الضحايا في ٢٠١٤.^{٢٤}

ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، تنهار الخدمات الأساسية بوتيرة سريعة، ولا يتمكن أكثر من ١٤ مليون شخص من الحصول على الرعاية الصحية الكافية، و يعاني نحو ثلاثة ملايين طفل وامرأة من سوء التغذية أو الخدمات الوقائية. كما أن نحو ٢١.٢ مليون شخص - أي بنسبة ٨٢ في المائة من السكان- هم حالياً بحاجة إلى أشكال مختلفة من المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الضرورية أو حماية حقوقهم الأساسية. وأعلن منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أن نحو ٢.٣ مليون شخص قد أُجبروا على الفرار من ديارهم (نازحين)، وأن ١٢٠ ألف شخص آخرين قد فروا من البلاد، وأشار إلى أن "أكثر من ١٩ مليون شخص يفترقون إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وأكثر من ١٤ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ٧.٦ مليون يواجهونه بدرجة حادة، وأن نحو ٣٢٠ ألف طفل يعانون من سوء تغذية حاد"^{٢٥}. وقبل أيام من نهاية ٢٠١٥ ناشدت منظمة الصحة العالمية

٢٤- الأمم المتحدة: التحالف العربي مسؤول عن معظم الهجمات على المدنيين باليمن، رويترز، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥.

٢٥- الأمم المتحدة تحذر من وضع إنساني قاتم في اليمن، مركز أنباء الأمم المتحدة، ١٨ نوفمبر ٢٠١٥.
<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=25046#.Vn8ImlKUqZZ>

والشركاء في مجال الصحة توفير ٣١ مليون دولار لضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية لنحو ١٥ مليون شخص في اليمن في ظل انهيار نظام الصحة اليمني^{٢٦}.

استهداف المدنيين:

يزعم كل من طرفي الصراع في اليمن أنه يدافع عن حقوق الشعب اليمني، إلا أن هذا الزعم يسقط في الممارسة العملية التي تشهد سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين في قصف غارات التحالف، فضلا عن مسئولية قوات الحوثيين عن تعرض المدنيين لأخطار غير ضرورية، وقتلهم.

منذ الأيام الأولى للحملة العسكرية التي تقودها السعودية، بدأ نزيف المدنيين بسبب الضربات الجوية^{٢٧}. وقد تجاهل قادة السعودية والولايات المتحدة نداءات المنظمات الدولية المطالبة بتوفير الحماية اللازمة للمدنيين وتقليل الأضرار التي تلحق بهم خلال العمليات العسكرية^{٢٨}. وأظهرت قوات التحالف العربي بقيادة السعودية استهانة متواصلة بحياة المدنيين؛ حيث قصفت طائرات التحالف منشآت مدنية وقتلت العديد من المدنيين في غاراتها التي استهدفت مخيمًا للنازحين^{٢٩} ومصنع^{٣٠} ومخزنا للمساعدات الإنسانية في شمالي اليمن^{٣١}، كما

٢٦- منظمة الصحة العالمية: ثمة حاجة ماسة للدعم لتوفير الخدمات الصحية لـ ١٥ مليون شخص في اليمن، مركز أنباء الأمم المتحدة، ١٥ ديسمبر ٢٠١٥.

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=25215#.Vn8RUIKUqZY>

٢٧- اليمن - سقوط ضحايا مدنيين بسبب الضربات الجوية التي تقودها السعودية، هيومن رايتس ووتش، ٢٨ مارس ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/03/28/267643>

٢٨- على التحالف السعودي والولايات المتحدة تقليص الضرر اللاحق بالمدنيين في اليمن، هيومن رايتس ووتش، ١٣ أبريل ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/13/269572>

٢٩- اليمن - غارات جوية على مخيم تثير بواعث قلق جسيمة، هيومن رايتس ووتش، ٢ أبريل ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/02/267715>

٣٠- اليمن - غارة جوية على مصنع تقتل ٣١ مدنيًا، هيومن رايتس ووتش، ١٥ أبريل ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/15/269646>

٣١- اليمن- قصف أحد المستودعات يهدد إيصال المساعدات، هيومن رايتس ووتش، ٢٢ أبريل ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/22/269731>

استخدمت قوات التحالف الذخائر العنقودية المحظورة في هجمات على مناطق خاضعة للحوثيين شمال اليمن^{٣٢}، ويؤكد الخبراء أن هذا النوع من الذخائر يُعرف بكونه سلاحًا لا يستطيع التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وتُشكل بقاياها غير المتفجرة تهديدًا للمدنيين، حتى بعد انقضاء فترة طويلة من القتال، وتوجد أدلة على تكرار استخدام قوات التحالف للصواريخ المحملة بالذخائر العنقودية^{٣٣}.

كما تم توثيق تداعيات تنفيذ قوات التحالف العربي لـ ١٢ غارة جوية على المعقل الحوثي في صعدة بشمال اليمن، وتسببت الغارات في تدمير أو إتلاف منازل مدنية وخمسة أسواق ومدرسة ومحطة وقود، رغم غياب الأدلة على استخدامها في أغراض عسكرية، وقتل ٥٩ من المدنيين، بينهم ٣٥ من الأطفال^{٣٤}. واستهدفت طائرات التحالف مبان سكنية وقتلت ما لا يقل عن ٦٥ مدنيا بينهم ١٠ أطفال^{٣٥}، ودمرت طائرات التحالف مستشفى شمالي اليمن تدعمه منظمة "أطباء بلا حدود"^{٣٦}.

قالت الأمم المتحدة إن العمليات العسكرية وقع خلالها نحو ٦ آلاف قتيل نصفهم تقريبا من المدنيين، ووثقت منظمات دولية انتهاكات قوات التحالف لقوانين الحرب واستهداف المدنيين والمنشآت المدنية؛ إلا أن السعودية تنفي مسؤوليتها ومسؤولية قوات التحالف عن هذه الانتهاكات، وشككت في أرقام وتقديرات الأمم المتحدة، وقالت إن الأمم المتحدة غير متواجدة

٣٢- اليمن - ذخائر عنقودية تُعرض المدنيين للخطر، هيومن رايتس ووتش، ٣١ مايو ٢٠١٥.
<https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/31/270108>

٣٣- اليمن- الصواريخ العنقودية تقتل وتصيب العشرات، هيومن رايتس ووتش، ٢٦ أغسطس ٢٠١٥.
<https://www.hrw.org/ar/news/2015/08/26/280499>

٣٤- اليمن - غارات جوية غير مشروعة تقتل عشرات المدنيين، هيومن رايتس ووتش، ٣٠ يونيو ٢٠١٥.
<https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/30/278552>

٣٥- اليمن - غارات التحالف على مبان سكنية قد تشكل جريمة حرب، هيومن رايتس ووتش، ٢٨ يوليو ٢٠١٥.
<https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/28/279683>

٣٦- طائرات التحالف تقصف مستشفى في اليمن، هيومن رايتس ووتش، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥.
<https://www.hrw.org/ar/news/2015/10/27/282743>

على الأرض، واتهمتها بأنها تستند في تقديراتها وفي أرقام الضحايا المزعومة إلى طرف واحد وهو الميليشيات الحوثية^{٣٧}.

من ناحيتها أظهرت قوات الحوثيين استهانتها بمصير المدنيين وقاطني المنشآت المدنية حيث تسببت اعتداءات الحوثيين على المناطق المحيطة بمستشفى بمدينة عدن^{٣٨} في إطلاق نار متكرر على موظفي المستشفى والمرضى الموجودين فيه؛ ما نتج عنه مقتل مدنيين. كما انتهكت قوات موالية للحوثيين قوانين الحرب؛ وذلك بإطلاقها قذائف الهاون والصواريخ العشوائية بشكل متكرر على مناطق مأهولة في مدينة عدن الساحلية الجنوبية؛ الأمر الذي أدى لقتل عشرات من المدنيين بينهم أطفال^{٣٩}. وقبل أن تتسحب قوات الحوثيين من مدينة عدن قامت بزرع ألغام مضادة للأفراد^{٤٠} الذي تسبب في قتل عدد من الأشخاص وتعرض آخرين لخطر الموت. وكثفت جماعة الحوثيين نشاطها في تجنيد الأطفال وتدريبهم ونشرهم، في انتهاك للقانون الدولي^{٤١}.

ولم تكف قوات الحوثيين بالحصار الذي تفرضه على مدينة تعز اليمينية، ومصادرتها الإمدادات الغذائية والطبية من المدنيين في تعز، الأمر الذي أدى تدهور الوضع الإنساني في المدينة^{٤٢}، بل قصفت قوات الحوثيين وأخرى موالية للرئيس اليمني السابق بشكل عشوائي ومتكرر العديد من الأحياء السكنية في مدينة تعز جنوبي اليمن بقذائف الهاون وصواريخ

٣٧- مقابلة مستشار وزير الدفاع السعودي العميد الركن أحمد العسيري مع بي بي سي عربي، في النصف الأول من ديسمبر ٢٠١٥.

<https://www.youtube.com/watch?v=XT5CrpmU1Cc>

٣٨- اليمن - حوثيون ومقاتلون جنوبيون يعتدون على مستشفى في عدن، هيومن رايتس ووتش، ٢٤ يونيو ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/24/278341>

٣٩- اليمن - مدفعية الحوثيين تقتل العشرات في عدن، هيومن رايتس ووتش، ٢٩ يوليو ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/29/279750>

٤٠- اليمن - الحوثيون استخدموا ألغاماً أرضية في عدن، هيومن رايتس ووتش، ٧ سبتمبر ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/09/07/280851>

٤١- اليمن - الحوثيون يرسلون الأطفال إلى القتال، هيومن رايتس ووتش، ١٢ مايو ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/12/269920>

٤٢- الأمم المتحدة تعرب عن القلق إزاء تدهور الوضع الإنساني في تعز، مركز أنباء الأمم المتحدة، ١٥ نوفمبر ٢٠١٥.

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=25100#.VoB8g1KUqZY>

المدفعية، مما تسبب في قتل وجرح مدنيين بينهم نساء وأطفال^{٤٣}. استهداف القوات الحوثية للمدنيين تخطى الحدود اليمنية، وذلك عبر إطلاق عشرات الصواريخ المدفعية بشكل عشوائي من شمال اليمن على جنوب المملكة السعودية، مما تسبب في مقتل ما لا يقل عن ١٢ مدنيًا، وإصابة أكثر من عشرة آخرين بجروح^{٤٤}.

الحوثيون ينتهكون الحق في التعبير والتظاهر والتنظيم:

منذ استيلاءها على السلطة دأبت قوات الحوثيين على انتهاج ممارسات قمعية، وانتهكت الحق في التجمع السلمي والحق في التعبير وحرية الصحافة وكذلك الحق في التنظيم وتكوين الجمعيات، فضلا عن استهداف الصحفيين والمعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ففي الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١٥، قام مسلحون حوثيون بالاعتداء المتكرر بالضرب على متظاهرين سلميين في العاصمة صنعاء باستخدام العصي وأعقاب البنادق. واحتجزوا ٤٦ متظاهرا^{٤٥}. وفي ٢٤ مارس استخدم الحوثيون القوة المفرطة وأطلقوا النيران على حشد من المتظاهرين في تعز؛ مما أدى لوفاة ٧ أشخاص وجرح أكثر من ٨٣ آخرين^{٤٦}. وكان وزير داخلية اليمن المؤقت قد أصدر أوامره لشرطة صنعاء في ٨ فبراير بمنع كافة المظاهرات غير المصرح بها بسبب "الظروف الاستثنائية" التي تمر بها البلاد^{٤٧}.

٤٣- الحوثيون يقصفون المدنيين في تعز، جنوبي اليمن، هيومن رايتس ووتش، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/10/20/282447>

٤٤- اليمن - قوات موالية للحوثيين أطلقت صواريخ على مدينة سعودية، هيومن رايتس ووتش، ١٣ مايو ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/13/269929>

٤٥- اليمن - قوات الأمن والمليشيات تسيران للفتحين، هيومن رايتس ووتش، ٢٢ فبراير ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/02/22/266949>

٤٦- اليمن - قوات الحوثيين تستخدم القوة المميّنة ضد متظاهرين، هيومن رايتس ووتش، ٧ أبريل ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/07/267829>

47- <https://twitter.com/BShtwtr/status/564577859545481216/photo/1>

كما وثقت هيومن رايتس ووتش سبعة وقائع تتضمن الاعتداء على صحفيين ووسائل إعلام بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ و٧ مارس ٢٠١٥، يتحمل مسؤوليتها قوات الحوثيين ومسلحين آخرين^{٤٨}.

وقامت قوات الحوثيين في أبريل ٢٠١٥ باعتقال محمد قحطان السياسي المعارض لها وأحد زعماء حزب الإصلاح^{٤٩}. وفي ٥ أغسطس ٢٠١٥ قامت قوات الحوثيين باختطاف المدافع عن حقوق الإنسان عبد القادر الجنيد في مدينة تعز^{٥٠}. وفي أكتوبر ٢٠١٥ منع مسئولون حوثيون مدافعة بارزة عن حقوق النساء من السفر، مرتين، للمشاركة في اجتماعات إقليمية تمهد لمحادثات السلام^{٥١}. ومنذ سبتمبر ٢٠١٤، داهم الحوثيون ٣٣ منظمة غير حكومية في صنعاء وأغلقوها، وصادروا الأصول والمعدات. ومُنعت أغلب هذه المنظمات من إعادة مُزاولة نشاطها؛ خاصة تلك المُؤالية لحزب الإصلاح، بحسب مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن، وقد وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش الحالات التي تعرضت فيها المنظمات غير الحكومية في اليمن للمداهمات والمصادرة والإغلاق^{٥٢}.

تصاعد نفوذ تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية:

يستغل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية الفراغ السياسي وانهايار مؤسسات الدولة في التمدد وتجنيد المزيد من الأعضاء وتنفيذ العمليات الانتحارية ومحاربة الحوثيين الشيعة، الخصوم العقائديين للتنظيمين السنيين المتطرفين. ويهدد الفشل التام للدولة في اليمن وتمدد

٤٨- اليمن - تصاعد الاعتداءات على الصحفيين، هيومن رايتس ووتش، ٢٣ مارس ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/03/23/267481>

٤٩- اليمن - الحوثيون يخفون معارضا سياسيا، هيومن رايتس ووتش، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/09/15/281178>

٥٠- اليمن - الحوثيون يختطفون ناشطاً حقوقياً، هيومن رايتس ووتش، ٧ أغسطس ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/08/07/280053>

٥١- اليمن: الحوثيون يمنعون سفر مدافعة عن حقوق النساء، هيومن رايتس ووتش، ١٥ نوفمبر ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/11/15/283442>

٥٢- اليمن - الحوثيون يغلقون المنظمات ويحتجزون الناشطاء، هيومن رايتس ووتش، ١٣ ديسمبر ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/12/13/284452>

الجماعات والتنظيمات المتطرفة على أراضيها إلى اتساع نطاق الدمار وعدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة في الأعوام الأخيرة.

وبرغم الوجود القديم والراسخ لتنظيم القاعدة في اليمن، إلا أنها تواجه منافسة قوية من تنظيم الدولة الإسلامية الذي يسعى لإزاحة القاعدة وتقديم نفسه كبديل، وقد استطاع التنظيم الجديد أن يجذب بعض مقاتلي القاعدة، الذين أعلنوا نقض البيعة لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري وبايعوا زعيم تنظيم الدولة الإسلامية^{٥٣}.

وقد استهل تنظيم الدولة الإسلامية عملياته في اليمن في مارس بتفجيرين انتحاريين كبيرين بمسجدين للشيعية في العاصمة صنعاء سقط فيهما ١٣٧ قتيلاً و٣٥٧ جريحاً على الأقل^{٥٤}. وفي أكتوبر نفذ التنظيم أربع هجمات انتحارية على مقر الحكومة اليمنية ومواقع عسكرية للتحالف العربي الذي تقوده السعودية، وفي نوفمبر نفذت عناصر التنظيم هجوماً دامياً على محافظة حضر موت وقتلت نحو ٥٠ جندياً^{٥٥}. وفي ٦ ديسمبر ٢٠١٥ نفذ تنظيم الدولة الإسلامية عملية اغتيال محافظ عدن^{٥٦}. وفيما يحاول تنظيم القاعدة أن يتجنب في تنفيذ عملياته الإرهابية استهداف السكان المحليين سعياً لكسب تأييدهم؛ فإن تنظيم الدولة الإسلامية لا يبالي بمصير السكان، ويواصل تنفيذ عمليات القتل والتفجير بلا تمييز، و"وصلت وحشيته في اليمن إلى المستويات نفسها كما في سورية والعراق"^{٥٧}.

٥٣- موقع سايت: أنصار لتنظيم القاعدة في اليمن يبايعون الدولة الإسلامية، رويترز، ١١ فبراير ٢٠١٥.
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0LF0J620150211>

٥٤- وسط فوضى اليمن.. المنافسة تحدد بين الدولة الإسلامية والقاعدة، رويترز، ٣٠ يونيو ٢٠١٥.
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0PA2MJ20150630?sp=true>

٥٥- تنظيم الدولة الإسلامية يعلن مسؤوليته عن هجوم في حضر موت باليمن، رويترز، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥.
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0T91LW20151120>

٥٦- مقتل محافظ عدن في تفجير انتحاري وتنظيم الدولة الإسلامية يعلن مسؤوليته، رويترز، ٦ ديسمبر ٢٠١٥.
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0TP04Z20151206?sp=true>

٥٧- ازدهار التطرف في الحرب الأهلية اليمنية، فارغ المسلمي، مرجع سابق.

السعودية تتحالف مع إخوان اليمن ضد الحوثيين:

شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة عداء واضحاً من العواصم العربية الكبرى، سواء القاهرة أو دول الخليج، تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وقد تصاعد العداء في أعقاب الإطاحة بحكم الجماعة في مصر في منتصف ٢٠١٣. وبلغ الأمر حد نشوب أزمة دبلوماسية حادة في منطقة دول الخليج حين سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفرائها من قطر بسبب علاقتها الوثيقة ودعمها المتواصل لجماعة الإخوان المسلمين. إلا أن السعودية في عهد الملك سلمان اتخذت نهجاً مختلفاً عن نهج سلفه الملك عبد الله. حيث شهدت ٢٠١٥ انفتاحاً سعودياً مع جماعة الإخوان في اليمن، حيث يبدو أن القلق السعودي من تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة دفعها للمرونة مع الفرع اليمني لجماعة الإخوان، في إطار سعي الملك سلمان لتكوين حلف إسلامي^{٥٨} سني لمواجهة كلا من إيران وتنظيم الدولة الإسلامية.

وقد أثمرت السياسة السعودية عن إعلان حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي يشكل امتداداً لفكر جماعة الإخوان المسلمين، تأييده للعملية العسكرية "عاصفة الحزم" التي ينفذها التحالف العربي بقيادة السعودية، وأبدى الحزب أمله في أن "تعيد هذه العملية الأمور إلى نصابها ومساها الصحيح، وتخرج البلاد من الأزمة التي تسبب بها الحوثيون وحلفاؤهم الذين يتحملون كامل المسؤولية عن كافة النتائج المترتبة على هذه العملية"^{٥٩}. وبرغم أن التجمع اليمني للإصلاح لم يعلن مشاركته الرسمية في الحرب، إلا أن تأييده لتحالف السعودي أدى لقيام الحوثيون باعتقال أكثر من ١٠٠ من قيادات الإصلاح في يوم واحد، ومن بينهم مختفون قسرياً^{٦٠}. وقد توجه كثير من قيادات الحزب إلى الرياض هرباً من بطش الحوثيين. لكن لا توجد دلائل على أن هناك تغييراً جذرياً في التوجه السعودي إزاء التعامل مع ملف جماعة

٥٨- العاهل السعودي يتطلع لتكوين كتلة سنية جديدة في مواجهة إيران وتنظيم الدولة الإسلامية، رويترز، ٦ مارس ٢٠١٥.

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0M210W20150306>

٥٩- «التجمع اليمني للإصلاح» يعلن تأييده «عاصفة الحزم» ويقدم شكره لدول التحالف، الحياة اللندنية، ٣ أبريل ٢٠١٥.

٦٠- اليمن - الحوثيون يغلقون المنظمات ويحتجزون النشطاء، هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

الإخوان المسلمين، بل إن التحالف مع إخوان اليمن لا يعدو كونه، حتى الآن، تحالف الضرورة، حيث يجمعهما العداء للحوثيين، ولا يذهب تحالفهما أبعد من ذلك^{٦١}.

٦١- الرياض وإخوان اليمن: العودة إلى ضبط المصنع، فارح المسلمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٧ أغسطس ٢٠١٥.

<http://carnegie-mec.org/2015/08/07/ar-61012/ien8>

